مصر.. السلفيون وراديكالية التغيير

محمد سليمان الزواوي*

ملخص

يطغي على المشهد السياسي المصري مزيد من الراديكالية حيث برز الدور السلفي من خلال الحشد والتأييد فيما يتعلق بنصوص الشريعة في الدستور خاصة الاحتكام الى الشريعة او الى احكام الشريعة بدلا من مصطلح مبادئ الشريعة

ودخل الازهر الشريف « المؤسسة الدينية الرسمية فى مصر » معلقا على مسودة الدستور وخاصة كلمة مبادئ الشريعة في المادة 219 والتى تنص على ان مبادئ الشريعة الاسلامية تشمل ادلتها الكلية وقواعدها الاصولية والفقهية اضافة الى مصادرها المعتبرة في مذاهب اهل السنة والجماعة

ولكن التيارات السلفية رفضت هذا التفسير وكان التعليق الاكثر مناقشة في هذا الموضوع يكمن في كلمة مبادئ الشريعة، حيث كانوا يريدون في المقابل وضع كلمة « احكام » او تركها على اطلاقها « الشريعة الاسلامية » المصدر الرئيسي للتشريع » مما اثار خلافا شديدا بين العديد من التيارات الاسلامية من جانب ، والازهر الشريف والعلمانيين من جانب اخر حيث ظهرت العديد من القوى والاحزاب العلمانية التى رأت ان الاسلاميين يريدون السيطرة على الدستور مما دعا الى مزيد من الاحتقان فى المشهد السياسي المصري خلال الفترة الماضية .

وفى المجمل تعانى التيارات السلفية المصرية من تشكيل رؤية جامعة لنموذجها البديل وفشلت في تقديم نموذج لتيارات اسلامية سياسية استطاعت استقطاب العديد من المصريين ماعدا المجموعات التى تنتمى اليهم .

شهدت الحالة السياسية المصرية تموجات متلاحقة في أعقاب ثورتها في الخامس والعشرين من يناير الماضي، فانتقلت من ذروة التوافق الوطني عشية تخلي مبارك عن الحكم، إلى قمة الرجوع إلى «الولاءات البدائية» بعد ذلك اليوم، عندما بدأ الجميع في تشكيل كيانات وأحزاب ما بعد الثورة، لتدخل البيئة السياسية المصرية في حالة غير مسبوقة من الاستقطاب هيمنت على المشهد السياسي؛ فكما خيم الاستقطاب على الانتخابات البرلمانية العام الماضي وفاز الإسلاميون فيها بنسبة تفوق السبعين بالمائة من مقاعد البرلمان ـ وكان ذلك بصورة أساسية بسبب الاستقطاب الديني وهجوم بعض الأحزاب «الليبرالية» والمدعومة كنسيًا على تطبيق الشريعة ـ فإن القضية ذاتها عادت لصدارة المشهد من جديد عند كتابة دستور الدولة، وعاد الاستقطاب بأعنف صوره من جديد، وتحالفت القوى العلمانية في معسكر مقابل لمعسكر الإسلاميين

* مدير وحدة العلاقات الدولية، المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة.

m_zawawy@hotmail.com

بمختلف أطيافهم، حول قضية هوية الدولة المصرية بعد الثورة.

ومرة ثانية تنتقل الأمور إلى مزيد من الراديكالية على المشهد السياسي، ويبرز الدور السلفي في الحشد والتأييد حول نصوص الشريعة في الدستور المصري، بطلب الاحتكام إلى «الشريعة» أو إلى «أحكام الشريعة» وليس إلى مبادئ الشريعة، ليصل الجميع في النهاية إلى اعتماد تفسير الأزهر ـ المؤسسة الدينية الرسمية في مصر ـ في مسودة الدستور لمبادئ الشريعة، في المادة 219، والتي تنص على أن: «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة»[1]، ولكن حركات سلفية تنسب إلى الطيف الأكثر «ثورية» داخل التيار السلفي رفضت هذا التفسير وقالت أنه بذلك لن يتم تطبيق الشريعة، وأن المعضلة كلها تكمن في كلمة مبادئ؛ حيث كانوا يريدون في المقابل كلمة «أحكام»، أو تركها على إطلاقها: «الشريعة الإسلامية **المصدر الرئيسي** للتشريع»، وهو ماأثار لغطًا كبيرًا داخل الطيف السلفي ذاته، ما بين موافق ومعارض للدستور المصري[2].

فقد كشفت الثورة عن أطياف مختلفة من الأحزاب السياسية السلفية، بالإضافة إلى مجموعات ثورية جديدة داخل التيار السلفي ذاته، باتت أكثر انحيازًا إلى أفكار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، المحامي ونجل القيادي الإخواني صلاح أبو إسماعيل، والذي أضاف نكهة ثورية سياسية للطيف السلفي، الذي كان يتشكل قبل الثورة من أطياف أربعة أساسية: السلفية التقليدية، وهي التي كانت توالي الحاكم على الإطلاق، والسلفية العلمية، والتي كانت تفرغت للدعوة وتركت أمور الحكم (وانبثق عنها حزب النور)، والسلفية الحركية، والتي هي سلفية بنكهة إخوانية وعملت بالسياسة وآزرت الإخوان المسلمون في الانتخابات (وانبثق عنها أحزاب الإصلاح والأصالة والفضيلة وغيرها)، والسلفية الجهادية، والتي كانت لا ترى حلاً للتغير سوى باستخدام القوة (وانبثق عنها حزب البناء والتنمية والسلامة والتنمية وغيرها)[3]،

عندما بدأ الجميع في تشكيل كيانات وأحزاب ما بعد الثورة، لتدخل البيئة السياسية المصرية في حالة غير مسبوقة من الاستقطاب هيمنت على المشهد السياسي؛ فكما خيم الاستقطاب على الانتخابات البرلمانية العام الماضي وفاز الإسلاميون فيها بنسبة تفوق السبعين بالمائة من مقاعد البرلمان.

(1) راجع مسودة الدستور التي نشرها موقع جريدة «الأهرام» المصرية، على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/The-First/News/185755.aspx.

(2) «دراسة شرعية تكشف ثغرات مسودة الدستور الجديد»، جريدة «المصريون»، بتاريخ 3 ديسمبر 2012، على الرابط التالي: http://www.almesryoon.com/permalink/61353.html

(3) عبد المنعم منيب، «خريطة الحركات الإسلامية في مصر»، نشر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2009،

كما خرجت من رحم الثورة أيضًا حركات إسلامية ثورية مثل حركة حازمون وأحرار و«ثوار بلا تيار».

ومع احتقان المشهد السياسي المصري وما رأته بعض الأحزاب العلمانية سيطرة الإسلاميين على اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، تحول المشهد إلى مزيد من الراديكالية على الطرف الآخر، الذي ربط بين دستور مصر و«ولاية الفقيه»[1]، لا سيما بعد الحشد الإعلامي من الفضائيات المملوكة لأقطاب العلمانيين في مصر، **وهو ما استفز الإسلاميين ـ الذين لا يملكون وسائل إعلام مؤثرة ـ ليقوموا بعمل وقفات احتجاجية** أمام مدينة الإنتاج الإعلامي في مصر من أجل ما أسموه بـ«تطهير الإعلام»، بمشاركة نحو 17 حزبا وحركة سياسية سلفية، معلنين الاعتصام أمام المدينة حتى يتم تطهير الإعلام من الفساد.

فالحالة السلفية المصرية عبارة عن تيار متعدد الأطياف يمتلك أحزابًا سياسية، يخوض معركة أساسية حول الهوية المصرية من وجهة نظر سلفية، لا يرى في المجمل إلا نقطة مرجعية واحدة، ألا وهو تطبيق الشريعة، بدون النظر في آليات ذلك وحتمية التدرج في تطبيقه، وبدون محاولة تقديم منظومة متكاملة من «النموذج البديل» للطرح العلماني، بل فقط بحشد مؤدلج وراء هدف وحيد يتمحور حول تطبيق الشريعة، بدون وعي خطورة استدعاء «الولاءات البدائية» من جديد داخل مناخ سياسي محتقن، سيؤدي بالضرورة إلى مزيد من الاستقطاب داخل الدولة المصرية.

وهو ما استفز الإسلاميين. الذين لا يملكون وسائل إعلام مؤثرة. ليقوموا بعمل وقفات احتجاجية أمام مدينة الإنتاج الإعلامي في مصر من أجل ما أسموه بـ «تطهير الإعلام».

فالمعركة الأساسية في مصر ما بعد الثورة هي معركة هوية الدولة، والتي تقع بدورها في إطار معركة أوسع، ألا وهي معركة حضارية بين قوى العولمة وما بين القوى الإسلامية بمختلف أطيافها، والتي يمتد نطاقها أيضًا إلى كافة أنحاء العالم الإسلامي، ولكن التيار السلفي بمجمله يمارس السياسة بطريقة الحشد، وليس بقواعد السياسة ذاتها، بل يهيمن في الأعم الأغلب التيار الدعوي على التيار السياسي داخل الفصائل السلفية، كما هو الحال على سبيل المثال في حزب النور التابع للدعوة السلفية، وما شهده من معارك داخلية على النفوذ، بهيمنة الجناح الدعوي على صناعة القرار داخل الأحزاب السياسية، بسبب قدرتهم الفائقة على حشد الأتباع داخل التيار

يمكن تحميله من الرابط التالي: ptth://www.irhna. وأيضًا راجع قائمة الأحزاب المصرية على الرابط التالي: ptth://www. /moc.baz7a/pam-cimalsi/stroper/ten.

(1) د. هشام نصر، دستور الجمهورية الإسلامية المصرية وولاية الفقيه، العربية.نت، 8 ديسمبر 2012، على الرابط التالي: http//:www.alarabiya.net/articles/2012/12/08/253901.html.

السلفي، وبتهديدهم بإنشاء أحزاب بديلة، كما هدد برهامي بإنشاء حزب «النور الجديد»، اعتمادًا على قواعده الشعبية، وذلك عندما تصل الأمور إلى الصدام حول بعض القرارات السياسية، ليتم الحفاظ على «الرؤية» الراديكالية لشيوخ السلفية على حساب أصحاب الرؤى السياسية داخل الحزب.

وعلى الجانب الآخر فإن التيار السياسي المرتبط بالكنيسة المصرية، والذي يرعاه قطب الأعمال المصري الملياردير نجيب ساويرس، فإنه يؤدي إلى مزيد من إذكاء تيار الطائفية والراديكالية على المشهد السياسي، بأموال بالمليارات يتم ضخها في وسائل الإعلام المملوكة له، والتي تتنوع ما بين عدة صحف ومجلات وقنوات فضائية، تتقاطع مصالحه فيها مع أقطاب النظام السابق ومع جهات أجنبية ضد مصالح التيار الإسلامي في المجمل، مما يزيد من حدية استقطاب المشهد السياسي، ويزيد من خطورة التحول إلى العنف السياسي، والذي بدنا نرى أثاره في الاعتداء بالضرب المبرح على الرموز السياسيين من كافة الأطياف على الساحة المصرية، بدءًا من أبو العز الحريري، ثم صبحي صالح ومحمد أبو حامد والدبلوماسي المصري السابق يحيى زكريا.

ويعاني السلفيون من عدم القدرة على التأثير الإعلامي، وتم إغلاق أكثر من قناة وصحيفة بسبب ضعف التمويل، في حين تم إغلاق الموقع الإليكتروني لصحيفة «الفتح» التابعة للدعوة السلفية بالإسكندرية، ثم تقليص نسب توزيعها إلى الحد الأدنى، الذي وصل إلى عشرة آلاف نسخة فقط، بالرغم من القاعدة الشعبية الكبرى للتيار السلفي، إلا أنهم لا يزالون غير قادرين على إنتاج قناة فضائية تستطيع منافسة الفضائيات الأخرى، ويرجع البعض أسباب ذلك إلى ضعف الكوادر الإدارية بالأساس، فضلاً عن الكوادر الإعلامية، وعدم قدرة جمع تبرعات من رجال الأعمال المنتمين للتيار السلفي لإنشاء مثل تلك القنوات، لعدم اقتناعهم بمشروعية دفع أموال الزكاة على سبيل المثال في تلك المشروعات، أو حتى الدعوة للاستكتاب لإنشاء قناة فضائية مؤثرة، وذلك بحسب تصريحات محمد نور، المتحدث الإعلامي باسم حزب النور(1).

تعاني التيارات السلفية المصرية من تشكيل رؤية جامعة لنموذجها البديل، ففيما عدا الحشد حول تطبيق الشريعة، فإنها فشلت في تقديم أي مسارات سياسية أو ممارسة حزبية أو حتى تقديم نفسها كجماعة ضغط فاعلة على الساحة السياسية

وفي المجمل تعاني التيارات السلفية المصرية من تشكيل رؤية جامعة لنموذجها البديل، ففيما عدا الحشد حول تطبيق الشريعة، فإنها فشلت في تقديم أي مسارات سياسية أو ممارسة حزبية أو حتى تقديم نفسها كجماعة ضغط فاعلة

(1) في حوار خاص معه.

عـلى السـاحة السياسـية بالرغـم مـن قاعدتهـا الشـعبية الممتدة، وحتـى مليونياتها التي تمكنت من حشـدها في الشـوارع والميادين منذ اندلاع الثـورة لم تسـتطع أن تجني مـن ورائهـا أية ثمار سياسية، بل فقط ساهمت في زيادة الاستقطاب السـياسي عـلى السـاحة، واعتـبرت حشـودها دومًا على أنها وسـيلة راديكاليـة للتغيير، وكان يتـم اصطياد أخطـاء وعثـرات نـواب البرلمان مـن الحركـة السـلفية لتشـوية متعمـد للحركة الإسلامية كلها.

إن معـارك الهوية لها طبيعـة خاصة، أهم ما يميزها هو امتـداد دورة الصراع وتعدد طبقاته وعمق وتنـوع أدواته، وتلك المعركة ضد العالم الإسـلامي بـدأت منذ أوائل القـرن الماضي مع انهيـار الخلافـة العثمانية، وبعـد احتلال الغرب لمعظـم أراضيها، ولا يزال التدافع بين الفريقين ساريًا في طول العالم الإسلامي حتى وقتنا هذا، لـذا على التيارات السـلفية أن تعلـم أن معارك الهوية يجب أن تحترم خصوصياتها، وأن تمارس وفقًا لآلياتها المتبعة، من تغيرات جوهرية شاملة بعيدة المدى، أما محاولة التغيير الراديكالي لها فإنه سـيأتي بنتائج عكسـية، كما أن محاولـة اختصار دورة الـصراع في سـنوات معدودة سـتزيد من لهيب الاحتكاك، وسـتفرز مشهدًا مماثلاً لما نراه يتشكل على السـاحة المصرية الآن: بدء انحدار لما يشبه الحرب الأهلية داخل البلاد.